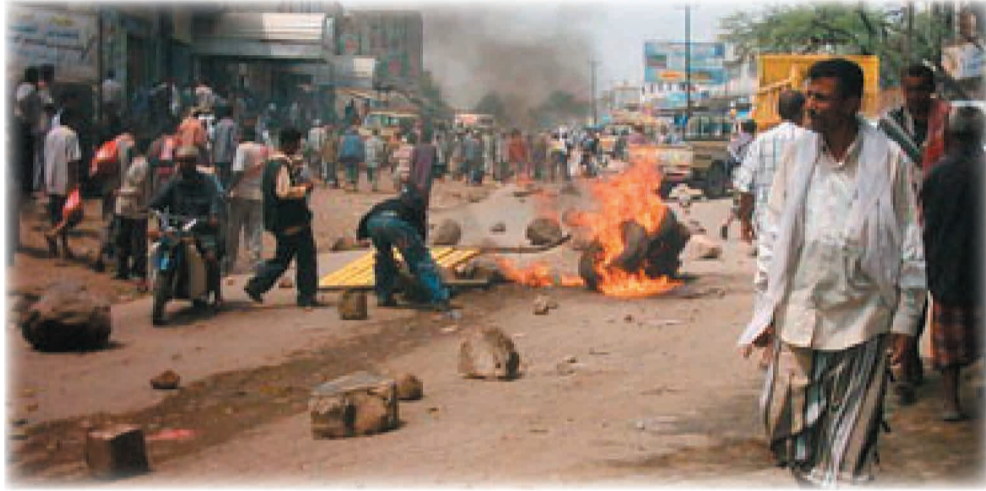


على طريقة (العن معاوية تنصر أمير المؤمنين)

# أعمال الفوضى أصابت التنمية بمقتل وتكبد الوطن خسائر فادحة على الدولة تنفيذ المطالب الجماهيري ومحاكمة المجرمين ومحاسبة المحرضين



□ بليغ الحطابي

□ عامان تقريباً منذ تكالبت واستجمعت المشاكل والاعباء ومظاهر الخروج على الثوابت الوطنية والدستورية وفي مقدمتها الوحدة الوطنية.. لتقف حجر عثرة أمام جهود التنمية واستدامتها.. منذ عامين تأصلت أعمال التخريب والفوضى الى اشهار العصيان والعنف ورفع السلاح في وجه سلطة القانون ورفع مشاريع عنلية تهدد التلاحم الوطني وتفجر الفتن وتنسف مبادئ السلم الاجتماعي والحياة المشتركة.. وبطبيعة الحال والواقع المكشوف على أكثر من صعيد وخلال الفترة الماضية لم يكن من يتقدمون ويتزعمون ما يسمى بالحراك السلمي «المسلح» وحدهم والترويج لثقافة الحقد والكراهية وبث الإشاعات وسموم اذهان معتقة..

## قتل التنمية

اعمال الفوضى دون شك اصابت التنمية بمقتل وقللت من فرص الاستثمارات واجاد فرص عمل للعاطلين خاصة في المحافظات التي شهدت بعض التوترات خلال العامين الماضيين.. مما ينبغي تداركه وادراكه في نفس الوقت هو ان اخطر الأوبئة والأمراض البشرية والانسانية هو استبساط الاعتداء اليومي على القانون وانتشار ثقافة المهانة والترهل تجاه مظاهر سلوك تضع قواعد متينة ومطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى، للعبث الحاصل بمصالح الناس والوطن.. فقد يكون التهاون والتساهل في قضايا وحوادث سابقة ومتكررة فرضت مبدأ مغايراً بعدم ممارسة الدولة لمسؤولياتها وتجاهلها للقانون في مواجهة قطاع الطرق والعصابات المسلحة كما هو اليوم، والرضوخ لشروط خاطفي السياح والاجانب وغيرهم.. لكنه لا يمكن التفرج على الأخطاء ومظاهر الخروج على القانون والتخريب بكافة انواعه واشكاله والتنكر لسيادة الدولة وشرعيتها وقوانينها.. فهذه جميعها يجب ان تضع الدولة لها حداً فاصلاً وحلا جذرياً ومحاسبة المخلين بأمن واستقرار الوطن لمنع التماذي والانغماس أكثر في ما هو محظور وثابت كما هو الحال في «الوحدة الوطنية» واختراق مبادئها.

## وأخيراً

خلاصة القول.. ان المطلوب من الحكومة هو تنفيذ مطالبات الغالبية من أبناء هذا

الوطن التي صدحت ولا تزال بضرورة ان يخضع كل من قام بالتخريب او بالعدو الى الانفصال او القتل وانتهاك حقوق المواطنين أيا كانوا.. ضرورة ان يخضعوا للمحاكمة العادلة

والحساب من الشعب تجاه كل ما ارتكبه في حق هذا الوطن ومواطنيه.

أبناء الوطن نجد هذه الاحزاب في المشترك تصدر بيانات تحمل السلطة نتائج «الفتنة» اي تلك التظاهرات الوطنية التي تقف صفاً واحداً ضد افكار واوهام الغوغائيين من الحالمين بعودة عجلة التاريخ الى الوراء، فيما تعتبر اعمال التقطاع والاختطافات واقلاق الأمنين واغتيال الجنود من أبناء القوات المسلحة والأمن أيضاً من المواطنين وتعتبره نضالاً سلمياً.

## وجهان لعملة واحدة

موقف آخر يتناقض في عمقه وخبثه في ان تحمل السلطة مسؤولية حماية وصون كرامة مواطنين وتجنيب الوطن الوقوع في مستنقع الحروب والصراعات ومحاسبة المخلين بأمنه واستقراره، نجدها تعمل على التخريب وجر الوطن الى تلك المهالك.. وتطالب أيضاً بالافراج عن المعتقلين والسجناء المتهمين باعمال تخريب وفوضى وقتل وغيرها.

وهكذا منطلق واسفاف في الوهم يجعلني اصدق تعبير الأمين العام المساعد للمؤتمر صادق أمين ابوراس،

بل وأكد ان المشترك والحراك الانفصالي

وجهان لعملة واحدة.. فهم يحتضنون تلك الافعال الفوضوية والجرائم الشنيعة التي ارتكبت في حق الوطن وأبنائه، والمسؤولون أيضاً عن تكبيد الوطن خسائر فادحة في الاقتصاد والتنمية، واجزم ان فواتير الصراعات والحروب لا تدفع من جيب فلان او إعلان بل من جيب الوطن.

ان تصرف جهدها وبياناتها وخطاباتها (الهزيلة) بما يصوب ممارسات الحكومة وتصحيح اخطاء برامجها ومنفذيها.. لا ان توقد نار الحقد والكراهية وتأييد العصيان والخروج عن الدستور وتخريبها لاستعادة الماضي الشمولي وممارسة الاغتيالات والتصفيات ووجبات الصراع والانقلاب على

## ضالة «المشركين»

منذ الوهولة الأولى لم تع بعض القوى السياسية الوطنية ادوارها ومهامها في وطن يعتمد اقتصاده على ثروات اوشكت على النضوب لتبالغ في مطالبها وتسرف في احلامها وخيالاتها وتوهم الشعب وخاصة المستضعفين من الأميين بما لا يعقل ولا يتصور.. لكون يدها كما قال الاستاذ صادق أمين ابوراس نائب رئيس الوزراء ليست في النار ولا تتحمل مسؤولية شعب ووطن.

تفاعلات تكدر الأوضاع الاجتماعية لمعظم المحافظات وركود وتأجيل المعالجات عبر ما شهدته بعض المحافظات من أعمال فوضى وشغب وتخريب ومازالت ضالة هذه القوى السياسية في «تكتل المشترك» للوصول الى كرسي الحكم عبر ما تعتقد ان تلك الحركات الارتدادية ودعوات الخروج عن الشرعية الوطنية وشرعية الدولة

ستحقق لها أهدافها عبر الانقلاب على الدستور وقوانين البلاد التي تحض على التداول السلمي للسلطة وليس الفوضى.. بل ووصلت بهم وسأوسهم الى شطحات وهمية لتقزيم الوطن وحقوق المواطنين وأمن واستقرار الأمة ومقدسات الوطن.

## بلطجة حزبية

ولم تمنع الدولة أي مطالب بحق.. كما لم تمنع أي تظاهرة احتجاجية سلمية قانونية ضد الأخطاء ووجه القصور من بعض مسؤولي الدولة ومنفذي السياسات او حتى تنفيذها، والاعتراض على التهميش وغيرها.. لكنها قبلت وعالجت معظم تلك المطالب للمواطنين المحتجين وايضاً مطالبها هي ذاتها -أي الاحزاب- في ظل عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي سبق تزمينها بما يعني انه كان على هذه الاحزاب كونها تعمل في ظل دولة شرعية وقوانين وطنية يعمل بها، كان لها



الحكم املاً في الوصول اليه عبر البلطجة والغوغائية، وتمجيد الخراب واعتمدت مثل هكذا سياسة «العن معاوية تنصر أمير المؤمنين».. لا تؤسس لحق ولا تمنع باطلاً.

## بين فتنة و«نضال» المشترك

ليس ذلك فحسب بل وتمارس الاحزاب المشتركة انتقائية فجوة وحالات فرز لفعاليات وانشطة المواطنين.. كما هو حال العصابات الحراكية الانفصالية عبر الفرز للمواطنين بالبطاقة الشخصية كما حدث في منطقة حبييل جبر بمحافظة لحج الاسبوع الماضي وقبلها الكثير من السوايق لعصابات الحراك الانفصالي.. فحين تهب جماهير الشعب الغفيرة من صعدة حتى المهرة لمناهضة مشاريع ودعوات الانفصال والتبديد والاستنكار للاعتداءات وازهاق ارواح الابرياء من المواطنين من